

## ضرورة التواصل وثقافة الحوار

أ.د/ أحمد يوسف

جامعة الشارقة

قبل الخوض في خلال بعض المسائل المتعلقة بسميائيات وجب الإشارة إلى طبيعة الحوار بين اللغات؛ إذ إن اللغات ومنها العربية تقبل الحوار مع غيرها من اللغات الأجنبية الأخرى، فبنيتها العامة لا ترفض وجود كلمات أجنبية في داخلها تهاجر إليها من لغة قد لا تنتمي إلى عائلتها اللغوية الواحدة؛ وكثيرا من اللغات تتعرض للخرق من قبل بعض المفردات من لغات أخرى التي تؤثر فيها إلى حد التشويش على نضارتها؛ ولكن لا يستطيع هذا التأثير أن يطاول بنيتها العامة، ويخلخل قوامها المورفولوجي على الرغم من أن ها تخضع إلى مقاومة ذاتية ذات طابع جدلي داخلي. إن النسق هو الضامن لحماية بنيتها وثباتها، بل يعد بالنسبة للملكة اللسانية عاملا حيويا في العمليات التواصلية. ولهذا فإن كل فعل تواصلية I هو بالضرورة أنموذج لساني له تركيب وسنن وسياق.

إن اللغات شأنها شأن متكلميها متطلعة أبدا إلى الحوار فهي تتفاعل بتفاعل الثقافات إما بحكم انتمائها إلى أصل لغوي واحد وإما بحكم الجغرافي وإما بحكم غزو بلد لبلدان أخرى. كل هذه العوامل تبرر هجرة المفردات إلى بيئة لغوية إلى حد تضايق أهلها منها وعدم شعورهم بالارتياح وخشيتهم من ضياع خصوصيات تراثهم اللغوي. بيد أن هذه المفردات لا تضمن بأنها تحتفظ بدلالاتها التقريرية، بل إنها قد تكتسي دلالات إيحائية. إن تداخل العلامات من لغات مختلفة لا تؤثر في بنيتها النسقية كما ألمحنا سالفًا. إن هذه الأبعاد السيميائية للعلامات تضي نسبة على الخطابات على الرغم من ورودها.

هناك مسألة لا تتوانى السيميائيات في ترديدها، وتتمثل في الفكرة التي فحواها ألا حوار إلا بمراجعة الكلام بين اثنين وفق مبادئ عامة هي موضع بحث دؤوب من قبل التداوليات المعاصرة. وقد سبق لسيبويه أن قرر بأن ((المشافهة لا تكون إلا من اثنين))<sup>2</sup>؛ وعليه فإن حروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: [أنيت] تؤكد بأن التركيب لا يكاد ينفصل عن الدلالة والتداول علما بأن الإعراب وجد -في نظر السيوطي- لبيان الفرق بين المعاني المختلفة؛ ولهذا وصفوه بأنه علم المعاني.

إن قراءة متمعنة للتراث اللغوي والنحوي الذي يتسم بالأصالة والإبداع يستكشف أن النحو العربي لم يكن منفصلا عن السياق وأبعاده التداولية؛ ولهذا ألفينا سيبويه في أكثر من موضع يحكم عامل المخاطب في بيان المعنى المراد من الإعراب؛ وعلى سبيل المثال فإن سيبويه يشير في [هذا باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة] إلى دور المخاطب ((...وإنما حسن الإخبار وهنا عن النكرة حيث

أردت أن تتفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فووه، لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا))3 ؛ وعليه فإن حروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: [أنيت] تؤكد بأن التركيب لا يكاد يفصل عن الدلالة والتداول علما بأن الإعراب وجد -في نظر السيوطي- لبيان الفرق بين المعاني المختلفة؛ ولهذا وصفوه بأنه علم المعاني. وهذا ما يجعلنا نؤكد ضرورة إعادة النظر في قراءة التراث اللغوي في ضوء منجزات السيميائيات التداولية؛ لأنها ستصحح كثيرا من التصورات المخطوءة في حق هذا التراث العظيم.

تتم مراجعة الكلام بناء على علاقات متينة بين البنيات اللسانية والبنيات المنطقية الثاوية في الكلام؛ لأن الكلام ذاته هو الرحم التي تتخلق فيه اللغة وفق كفايات لسانية أوضحتها لسانيات شومسكي من قبل، وطفقت العلوم المعرفية تهتدي إلى القوانين التي تتحكم فيها. فمن الواجب هنا أن نعود إلى الوقوف على المنارات الأولى التي أرسنها لسانيات بنفينيست؛ وبخاصة اللسانيات التفظية التي انطلقت من مدارس البنية المحايثة للمفوض ونشاط الذات في الممارسات التفظية. ذلك لأن فعالية الحوار التي تكاد تلازم الخطاب تتجلى معالمها انطلاقا من فعل المفوض الذي تضطلع به ذات التلفظ. وهذا السبيل يفتح للسيميائيات آفاقا جديدة وخصبة للاستعانة بالمنهجيات اللسانية وتجاوزها في أن واحد.

لم تفقد الثنائيات التي أسستها اللسانيات البنوية حيويتها كلها، بل ما زالت تحتفظ ببعض البريق الذي يجعل السيميائيين يرجعون إليها كل مرة وكأنها دستور منهجي لم تبغ العلوم الإنسانية عنه حولا. بيد أن هذه الثنائيات تعرضت إلى قراءة جديدة لتستجيب لمقتضيات المتون المغايرة لمتن النسق اللساني؛ حيث إن الأنساق السيميائية الدالة حينما توضع داخل فضاء الحوار تتفاعل العلامات على كافة الرتب اللسانية والمنطقية، والبنى السطحية والعميقة وجدلية الحضور والغياب.

اتجهت البحوث اللسانية مع إميل بنفينيست اتجاها تداوليا؛ إذ لا يمكن الاقتران بتجسيد اللغة تجسيدا واقعا إلا إذا احتكنا إلى آلية التلفظ؛ حيث تتجاوز الإجراء المحايث الذي هيمن على اللسانيات البنوية (دراسة اللسان في ذاته ولذاته). إن نشاط التلفظ حركة تسمح بنقل اللسان من مجال اللغة إلى مجال الخطاب. وهنا يصبح للذات دور دينامي في بناء علاقات مع المستقبل تحدد مساراته الأفعال الكلامية. إن اللغة تتخذ من المتكلم وكأنه محدد قار في شروط سيرورة التلفظ الضرورية؛ إذ إن اللغة دون عملية التلفظ ما هي إلا كفاية لسانية، وبعد الاستعمال تغدو خطابا بيئه متكلم بئا تلفظيا4 يتجه إلى مستقبل يرسل بدوره تلفظا آخر ارتجاعيا يمثل في النهاية صورة التواصل لا الاتصال.

يستدعي التلطف شراكة تواصلية تفرضها جملة من العلاقات الخطابية؛ إذ إن الشراكة قد تكون حقيقية أو خيالية، فردية أو جماعية؛ بيد أن التواصل يسعى إلى تشخيص واقع التلطف؛ وهذا المسعى يفرض بنا إلى عوالم الحوارية وتمظهراتها التداولية؛ ذلك أن وراء كل خطاب متلفظ يحاول أن يقنع الآخر بإقامة الحجة واصطناع الدليل وتوخي الاستدلالات العقلية في محاجته ؛ ولكي يترسخ المعنى ضمن المنطق الحجاجي لا بد من الوقوف على مصادر الخطاب ومحاجته كما يزعم ذلك ديكرور 5.

ينبغي التعامل مع خطاب المحاجة على أنه بنية تداولية تتوخى مقاصد عديدة منها الرغبة في التأثير والتوجيه والإقناع والتطلع إلى أن تترجم الأقوال إلى أفعال؛ لأن القول فعل حسب نظرية الأفعال الكلامية التي وضع أوستين ركائزها. وقد حصل نقاش فلسفي ولغوي على مر العصور حول العلاقة بين اللغة والفكر التي انتهى أوستين إلى توسيع وظيفة اللغة لتتجاوز البعد الأداتي للتخاطب والتفاهم لتتضح وسيلة من وسائل التأثير ((في العالم وتغيير السلوك الإنساني من خلال مواقف)) 6. إن التواصل ينشد عن طريق فعالية الحوار واصطناع منطق الإقناع والإتيان بالحجة تغيير الذهنيات وتلاقح الأفكار وترقية الشراكة الإنسانية من التدافع إلى التعاون والتكامل.

ولعل من خصائص اللغة البشرية أنها تتوافر على مظاهر الحجاج في بنيتها الداخلية؛ حيث يصرفها هذا الوضع إلى عالم الخطاب الذي يتضمن منطقا حجاجيا جوانيا ذا طبيعة بنوية قوامها العلاقة بين عناصر الخطاب ومكوناته اللغوية وأساسها المناسبة التي من فوائدها ((جعل أجزاء الكلام بعضها آخذا بأعناق بعض، فيقوي بذلك الارتباط، ويصير التأليف حاله حال البناء المحكم، المتلائم (الأجزاء)) 7. بيد أن هذه العناصر لا تكتفي بالانكفاء على ذاتها داخل مبدأ المحاثة؛ وإنما لها وظيفة إثارة انتباه المتلقي وتوجيهه إلى مقاصد محددة يضطلع بها التركيب وصوغ العبارات.

ينتقل القصد داخل اللغة حينئذ من الوظيفة التعاملية إلى الوظيفة التفاعلية؛ إذ إن العبرة في التواصل ليست وفقا على كمية المعلومات والأخبار التي يقدمها الخطاب بين يدي الشركاء، بل تؤدي بنية الجملة بمستوياتها الصوتية والمورفولوجية والتركيبية والمعجمية دورا لا يستهان به في بناء القوة الحجاجية في توجيه طبيعة التداول بين المتخاطبين. ولا بد من معاينة الأسئلة الآتية: من يتكلم (من المتلفظ)؟ وماذا يقول؟ وكيف يتكلم؟ ولمن يتجه الكلام؟ وما هي وسائل التأثير والإقناع؟ وما هي مراتب الحجج التي ترافق عملية التواصل؟ وما هي الموصفات النفسية والعقلية والثقافية والاجتماعية للمتكلمين؟ وما هو دور الزمان والمكان الذي يدور في الحوار، ويتم فيه التواصل؟ إن من هذه الأسئلة ما سيأتي في غير هذا المقام.

ألا يمكن التسليم بأن اللغة في ذاتها تتضمن مبدأ الحوار؛ أليست المراهنة على بعد الاعتبارية بين الدال والمدلول التي تؤلف قوام العلامة اللسانية لدى دو سوسير هي دليل على أن التواصل والحوار يعد جوهر العملية اللغوية؛ لأن ذلك لا يتم إلا بمبدأ المواضعة التي تقتضي تفاهم مجموعة من الأفراد وفق شروط اجتماعية؛ وهذا الموقف كان قد استكشفه -أيضا- بنفينست وباختين

في مجال الدراسات اللسانية، وديكرو في مجال المنطق والفلسفة من خلال مدرسة الحجاجية انطلاقاً من أدوات الربط اللسانية؛ ونذكر هنا كتابه "كلمات الخطاب". ولا غرو أن يكون الحوار واسع الانتشار في نسيج اللغة وأنساقها الرمزية؛ ولا سيما في عمليات التخاطب بمحافلها الدلالية والتداولية.

تدرك الحجاجية بأن ((طباع الناس متفاضلة في التصديق. فمنهم من يصدّق بالبرهان ومنهم من يصدّق بالأقويل الخطابية كتصديق صاحب البرهان بالأقويل البرهانية)) 8. وهذا ما استكشفه الأرخانون الأرسطي، ووجد فيه ابن رشد ضالته في محاولة التوفيق بين الحكمة والشريعة. وما يعيننا في هذا السياق أن من الإقناع والافتتاح تنشأ لغة جديدة بحكم طبيعة التفاهم الحاصل بين المتخاطبين عن طريق الحجاج الذي لا يشترط أن يكون معلوماً علماً مسبقاً؛ لأنه قد يبني من المحاورات مثلما نجده في محاورات سقراط التي قدمها لنا أفلاطون على لسانه. ولا نسمح لفلسفة هابرماس التواصلية أن تجرنا إلى الإيمان الأفلاطوني بمملكة التواصل وجمهوريته لا يكون فيها مقام إلا للأسياذ المالكين للقيم الليبرالية ورأسمالها الرمزي الحر. إننا نريد من التواصل أن يقبل الآخرين بتباين أسنتهم واختلاف أعراقهم وصورهم وتشعب معتقداتهم وتنوع ثقافتهم.

وإذا أبنا إلى مجال الخطاب سنلفي أن هناك مأزقاً منهجياً يترتب على المصادرة التي تجعلنا

لا نبرح مجال الجملة التي لها منطق خاص، وحرصت اللسانيات على الالتزام بحدودها. فأنى لنا الحديث عن "التواصل الحجاجي" داخل تخوم الجملة؟! وكيف نبحت عنه في عالم الخطاب من حيث إنه متتاليات من الملفوظات حسب تصورات 9 هاريس؟ إن الانتقال من الجملة إلى الخطاب/النص يفرض علينا اصطناع آليات الاستدلالات العقلية التي هي قوام المنطق السيميائي.

وقديماً كانت الخطابة كما أوضحها أرسطو وفلاسفة المسلمين هي تلك ((الصناعة المشتملة

على الموجودات من حيث يقتنع فيها بالطرق والمقبولات وبما في بادئ الرأي. ومبلغها سكون النفس إلى الشيء. وهي مهنة تستعمل في تعليم الجمهور ما لا يمكنهم التصديق به من الأشياء البرهانية في العلوم)) 10. إن هذا القسم من الأرخانون يتوخى فضيلة الإقناع والاطمئنان إلى الشيء الذي لا تستطيع علوم البرهان تحقيقه؛ وهكذا يمكن النظر إلى الخطابة على النحو الذي طرحه أرسطو وفلاسفة المسلمين. فهي شكل من أشكال المطارحات السيميائية لسيرورة التواصل في بلوغ مرام الإقناع وراحة النفس.

لا يمكن أن نفصل السيرورة التواصلية عن المسألتين البلاغية والأسلوبية؛ ذلك أن نشاط الخطاب وتداوله في إطار فعالية الحوار يتطلب أخذ المسألتين المشار إليها بالحسبان؛ ولهذا كانت الخطابة تجمع تلك الفضائل على الرغم من عمومية البلاغة على الخطابة. لا يكفي أن يكون الكلام معبأً بالمعلومات حتى يحقق مقاصده التواصلية من تأثير وإقناع؛ ولكن الأبعاد البيانية لا تقل شأنًا في توجيه المتلقي إلى الغايات التي يتوخى المتكلم الوصول إليها.

من الصعوبة بمكان أن نفصل سيرورة التواصل وعلاقتها بفعالية الحوار عن القيم الروحية للإنسان وقدرته على اكتساب اللغة والمعرفة وانتمائه لأشكال الحياة الاجتماعية التي يسهم في إبداعها، وهو في الآن نفسه ينفصل رويدا رويدا عن الطبيعة؛ لأن ذلك يضيء نشاطا حيويا في إنتاج المعنى على الدلالات المفتوحة (السيميويزيس).

لعل من أهداف التواصل المتوخاة هو التعرف إلى قيم الآخرين ومحاولة الاندماج في مجتمعهم أو جعلهم يتقبلون صورتهم وثقافتهم وقيمتهم الروحية دون أن يكون خاضعا لهم خضوعا قسريا. وفي الحالات القصوى سألتم الحياض الإيجابية إن كان هناك حياض إيجابية. وقد يدفعني الحوار إلى عدم الاقتناع بدور الآخر في حياتي فأهمله، وأبحث عن شراكة جديدة. وفي الحالات كلها يظهر هناك منطق تدرجي يتحكم في آليات التواصل، ويضبط الحركية الحوارية داخل جدل الانفصال والاتصال. إن ما يدفع إلى الانجذاب إلى " شهوة الانفصال " طبيعة الاختلاف بين أفراد البشر وقوة الأناية المركزة في نفوسهم، والرغبة المحمومة في التفرد والبحث عن أصالة الابتكار.

إن التعامل مع الآخر غالبا ما تحكمه نزعة عدوانية قائمة على الإقصاء أو الميل إلى الصدام معه أو إبداء روح التكبر والاستعلاء. وهي كلها عوامل منافية للحوار والتواصل، وبذلك يصبح منطق الاتصال خاضعا للأعلى والأدنى وللسيد والعبد وللكبير والصغير وللرجل والمرأة وللمدني والعسكري وللمركز والمحيط وللغني والفقير وللمتحضر والمتوحش وللمتقدم والمتخلف وللعاقل والمعتوه. وسرعان ما تتحول هذه الثنائيات إلى أضداد أيديولوجية تسعى إلى تبرير خطابها على أنها فلسفات تؤيدها وقائع التاريخ الكونية. وهذا ما يجعل هذه الفلسفات أقرب إلى المتخيل الذي يرسم صورا قائمة لهذا الآخر المقيت لنا والبغيب للنفس. وفي المقابل تدعو العقلانية النقدية إلى نبذ هذه المتخيلات لأنها ليست حتميات تاريخية ولا قوانين طبيعية وكونية. بل إن نفي الآخر وإقصاءه مضاد لنواميس الطبيعة وقوانين الكون.

يعد وجود الآخر والرغبة في التعرف إليه صلب السيرورة التواصلية؛ ولكن هذه الرغبة كثيرا ما يهيمن عليه المتخيل مثلما هو الشأن بالنسبة إلى صورة الغرب لدى المسلمين أو صورة الإسلام والمسلمين لدى الغرب. إن هذا المتخيل كثيرا ما تغذيه اعتبارات ذاتية مبيتة ومصالح قومية واقتصادية دون أن نذكر التصورات الفلسفية المتشائمة من طبيعة الإنسان الذي هو - في نظر هوبز - ذئب لأخيه الإنسان؛ ولهذا يصعب تطهير النظرة إلى الآخر من هذه التصورات الفلسفية المسبقة التي تعد متراسا صلبا في وجه التواصل والحوار، وتقوم على أساس الإقصاء ورفض الآخر رفضا عدائيا لكونها مترسبة في لاوعيه الجمعي.

لا بد من بناء حوار معرفي مسلح بإرادة متفائلة ومجابهة لتيار العدمية وفضاعة " الفراغ الهادم ". وإذا أخذنا بمفهوم الإنسان الأعلى الذي تحدث عنه نيتشه فما هو إلا محصلة ثقافية تحكمه

إرادة واعية وقوية لا ينبغي أن نسلم لغوايته وعينا كله. ذلك أن الفطرة الإنسانية ميالة إلى الحوار ولها استعداد للتخلص من النزوع العدواني الذي يقبع في أغوار الحياة النفسية للإنسان. ولا بد أن تنتصر لإرادة الخير في الإنسان في إطلاقها وسموها؛ حيث لا تتأثر بتغير الزمان والمكان؛ وإذا كان الخير - في نظر **كانط** - له تخوم فإن الإرادة الخيرة 11 غير مشروطة؛ وعليه نحسب أن الخطاب القرآني قائم على فكرة أن الإنسان خليفة في الأرض وداع إلى الخير وناه عن الشر، أمر بالمعروف وناه عن المنكر ومطالب بالتعارف مع الشعوب والقبائل التي لا ينتمي إليها، ولكن يترجم هذا التعارف في أنماط التواصل وأشكال الحوار التي لا مجال فيها إلى الإكراه أو السيطرة أو الاستعباد.

يبدأ الحوار من تلك الحكمة التي ردها قديما **سقراط** وهي منقوشة على معبد **دلفي** "أعرف نفسك بنفسك". فإذا عرف الإنسان نفسه عرف ربه، وعرف غيره. وهذه المعرفة ستدلل الكثير من المشكلات التي تعترض سبيل المتحاورين؛ لأن الشركاء سيعرفون طاقاتهم وحدودهم وعجزهم؛ ومن ثم سيكتشفون لا محالة حاجة بعضهم إلى بعض؛ وهذا ما يعبر عنه علماء الاجتماع من أن الإنسان مدني بطبعه؛ وعليه يدرك أنه لا يستطيع أن يستغني عن الآخرين، وهو يرنو إلى الإسهام في بناء العمران البشري.

سيجد الأفراد بأن الحس الاجتماعي ينمو في داخلهم إن هم استغرقوا في فهم ذاتهم فسينتهون لا محالة إلى إدراك هذه الحقيقة، ويؤمنون بها، ويرتهنون لها. إن مظاهر الود والرحمة بين الناس مثلها كمثل البنيان المرصوص كما ورد في الحديث الشريف. فإذا عز أخوك فهن، ومهما كان هذا الأخ في الدين أو في الخلق فمن الواجب أن تشمله بالود والرحمة والتسامح. فالضعف ملازم أبدا للإنسان، ولا بد أن يقابله العفو والصفح. وهذه كلها أسباب قوية للتواصل ودعائم متينة للحوار تتأتى من معرفة الإنسان لنفسه. ومن هنا نعتقد بوجود توافر هذه الشروط من أجل حوار مثمر:

**1- التواضع:** إذا انتفى هذا الشرط في أحد المتحاورين غاب الحوار، وإذا توافر في أحدهم كان مرفوع القدر وعظيم الشأن. فلا إكراه ولا مكابرة ولا عناد مع خلق التواضع.

**2- العلم والمعرفة بالعالم:** فإذا كان الأصل في الحوار هو الاختلاف كما يقول **طه عبد الرحمن** 12 فإنه يقتضي أن يكون الشركاء على درجة كبيرة من الإحاطة علميا ومعرفيا بالعالم وبالموضوعات محل المناظرة. فالجهل متراس أمام سيرورة التواصل.

**3- نبذ سوء الظن:** لعل من الأسباب المباشرة في صعوبة التواصل وانعدام الحوار هو سوء الظن بالآخرين بفعل المتخيل الذي نحمله توهمًا عنهم. وعليه فإن نجاح التواصل مشروط بحسن الظن بالآخرين وفشله عائد إلى سوء الظن بهم. ومرد ذلك إلى جملة من الأسباب لعلها نفسية بالدرجة الأولى. ومنها ضعف الشخصية وضعف الأمة. فمثل هذا الضعف يجعل الآخرين كلهم أعداء. وكذلك آفة التعميم التي تلبس على المرء فهم حقيقة الآخر؛ إذ إن الإنسان إن صادفته مشكلة مع إنسان أو

تلقي تربية معينة أو قرأ خبرا يحاول أن يعمم ذلك على كل الناس أو على دين أو مذهب أو عقيدة أو عشيرة.

إن شعور الخوف من ضياع الهوية ينم عن وهم ميثافيزيقي يكون فيه للذات سيادة على العالم والتاريخ. فأبي طارئ على الثقافة إما يقابل بالتشكيك في هويته وإما اللجوء إلى احتوائه من خلال مطابقته بواقع مماثل من التاريخ الثقافي والفكري وإما تبني اختيار التأسيس بتوطيد فكرة الاتصال بدل الانفصال. وإن قراءة في بلاغة التعامل مع الآخر كفيلة بفضح الاستعارات المقنعة مثل خطاب "المؤامرة" و"الغزو الثقافي" و"الخيانة"؛ إذ إن المنطق الذي تحتاج به هذه البلاغة يتحكم فيه سوء الظن والمتخيل المعبأ بالصور القاتمة عن الآخر والجارحة لعواطفه حينما يتم تصعيد الخلاف بدل تذليله؛ ولكن في المقابل لا يمكن أن نكون على درجة من السذاجة تدفعنا إلى الإقبال الأعمى على كل ما يفد إلينا حتى ننكر على الإطلاق وجود "المؤامرة" التي يبغى علينا أن نزيل أسبابها قبل إدانتها؛ لأن هناك من يستثمر هذا النقد لخطاب "المؤامرة" و"الغزو الثقافي" و"الخيانة"، ويجعله مطية لتحقيق مآربه. فرب كلمة حق يراد بها باطل.

نشأت في الثقافة الإسلامية معرفة حجاجية سميت بعلم الخلاف؛ حيث يتوسل بهذا الفن قصد الانتهاء إلى طلب الطرائق المنطقية السليمة لبيسط الأدلة والحجج دفعا لكل الشبهات التي تعلق بالأمور الشرعية بتصعيد الخلاف بدل الاكتفاء بالالتزام بفضيلة الاختلاف؛ لأن الخصوم يتمادون في القدح والملاجة؛ وعليه فإن دفع المظنات ورد الشبهات يحتاج إلى علم يهتم برد الخلاف بوساطة الحجة والبرهان. وهذه المعرفة تستمد أصولها من علم المنطق ولا سيما القواعد العامة التي انتهى إليها المناطقة، وبخاصة في باب التعريفات وباب القضايا وأحكامها 13؛ إذ القضايا أقوال يصح أن أنحك عليها إما بالصدق وإما بالكذب وهي تنقسم إلى قضايا حملية وقضايا شرطية؛ وهذه الأحكام تستدعي مباحث في التناقض والعكسي المستوي وعكس النقيض وتلازم الشرطيات. وقد كان لعلم الخلاف ظلال وارفة يرضى اللجوج فيها من الوفاء باللِّفاء، ويكتفي بإعلاء الخسيس من الأمور الخلافية.

إن سيميائيات التواصل مدعوة إلى تتبع مسار تاريخ تطور الأفكار على أنه مجموعة من الابتداعات الفردية التي تبرز سمات العبقريّة، وفي المقابل لا تغفل الحوار بين الأفكار والثقافات؛ ولا سيما أنها تتوافر على عدة منهجية تتداخل فيها الكثير من المعارف الإنسانية والطبيعية. وستجد نفسها أمام ثنائيات بنوية تكون موضوعا لها مثل الله والإنسان، الإنسان والطبيعة، الإنسان والعالم، الرجل والمرأة، المواطن والأجنبي، المؤمن والملحد، السوي والمريض، السليم والمعوق إلخ. تؤلف هذه الثنائيات العمود الفقري لسيرورة التواصل وفعالية الحوار، وتتطلب تفكيراً جدياً في الآليات المنهجية والطرائق الإجرائية لتحقيق وسائل ناجعة في التواصل بغية تثمين الفعل الإنساني

وطلب السعادة التي لهج بها الفلاسفة وعلماء الدين منذ القديم، ويتطلع إليها الإنسان في كل زمان ومكان دون أن نخترل هذه المقاصد الشريفة في إيديولوجية بعينها.

صحيح أن المطارحات الغربية قد هزت هذا عنيقا ذلك الوهم الذي كان يسكن الإنسان بأن الذات وحدة متماسكة ولها هوية متجانسة منكفئة على داخلها لا تقيم للآخر وزنا، ولا تعترف له بالدور الملموس في بناء خطابها. وحينما نتحدث عن هذه المتصورات نضع أمامنا الإنجازات الأولى لخطاب الحداثة التي كرستها فلسفة التحليل النفسي لـ **فرويد و جاك لاكان** في هذا المجال؛ ولا سيما الدور الخطير الذي أنجزه مفهوم اللاشعور في مراجعة الكثير من المسائل المتعلقة بالحياة العقلية وبالحضارة دون أن نغفل المدارس النفسية الأخرى. إن تلك الإنجازات أكدت حقيقة تشظي الذات، وشككت في وحدتها وانسجامها وتماسكها، وأقرت مبدأ تعدد الأصوات ووظيفتها التواصلية داخل مجريات الحياة النفسية والوقائع الاجتماعية والثقافية.

إن ضرورة الحوار تجسدها سيميائيات التواصل التي تنطلق من المستجدات العلمية التي أنجزها اللسانيات بداية من القرن العشرين؛ ولكن عليها ألا تبقى في أسر تصوراتها المنهجية؛ لأن موضوعاتها تختلف عن موضوعها من حيث إن النسق اللساني يجب أن يعد أنموذجا أصوليا مما جعل **بارت** يطالب السيميائيات بالاحتذاء بالإبدال اللساني؛ ولكن المشروع السيميائي مدعو إلى التفكير في الطرائق التي تهديه سواء السبيل إلى منطق التواصل لكونه الضمان المتين الذي يجعل الحوار ممكنا.

- 
1. ينظر تزيفتان تودوروف، فتح أمريكا، تر. بشير السباعي، درا سينا، القاهرة، ط. 1، 1971، ص. 145.
  2. سيبويه، الكتاب، تح. عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط. 1، 1991، 392/1.
  3. المصدر السابق، 54/1.
  4. E. Benveniste, Problèmes de linguistique générale t 2, Paris, éd. Gallimard, pp. 81 82.
  5. - Voir O. Ducrot, Les échelles argumentatives, Paris, éd. Minuit, 1989, p. 8.
  6. أوستين، نظرية أفعال الكلام، تر. عبد القادر قينيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 1991، ص. 06.
  7. الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تق. وت. مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001، 62/1.
  8. ابن رشد، فصل المقال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص. 34.
  9. ينظر أحمد يوسف، توزيعية هاريس والتحليل النسقي للخطاب، مجلة عالم الفكر، الكويت، ع. 1، مج. 33، ص. 107-137.
  10. ابن باجة، التعاليم المنطقية، تح. وت. محمد إبراهيم أوزارد، دار الكتاب العربي، تونس وليبيا، 1997، ص. 29.
  11. ينظر عبد الرحمن بدوي، الأخلاق عند كنت، وكالة المطبوعات، الكويت، 1979، ص. 41.
  12. الحق العربي في الاختلاف الفلسفي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط. 1، 2002، ص. 28.
  13. ينظر نجم الدين الفزويني الكاتبي، الشمسية في القواعد المنطقية، تق. وت. وت. م. مهدي، 1988، ص. 218-223.